اعتماد الرأي الجزئي وكلام متأخري الدرس النحوي معيارًا في تأصيل بعض المسائل الخلافية

-دراسة تحليلية نقدية-

Adoption of partial opinion and late speech of the grammar Lesson A standard for rooting some controversial issues

-Critical Analytical Study-

م. د. قحطان عدنان عبدالواحد الصميدعي

ديوان الوقف السني/ دائرة التعليم الديني والدراسات الإسلامية

Somiada82@gmail.com

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة جانب مهم من جوانب الخلاف النحوي وحقيقته، والمتمثلة ببعض الأسباب التي وقع بها من تصدى للكتابة في مسائل الخلاف، باعتمادهم على الرأي الجزئي، وكلام المتأخرين من النحويين وجعلها معيارًا في تأصيل بعض المسائل الخلافية النحوية؛ وما ذاك إلّا لعدم معرفتهم بالآراء النحوية، أو تلفيقهم إياها، أو الخطأ في عزوها، وغيرها من الأسباب؛ لأنهم لم يرجعوا إلى مظانها الأصلية، أو لضياع كثيرٍ من تراثنا النحوي ولا سيَّما الكوفي منه، مما أوقعهم ذلك في شراك الوهم والخطأ، والاضطراب، ويهدف للوصول إلى حقيقة مفادها، أن الخلاف بين النحويين لا يتعدى أن يكون تنافرًا في وجهات النظر بين علمين من قبيلتين ليس إلّا؛ بسبب تنوع اللهجات والثقافات بينهما، بل لا غرابة إذا قلنا إنّه يخرج من مشكاة واحدة.

الكلمات المفتاحية: اعتماد، الرأي الجزئي، القلم البصري، القلم الكوفي، المسائل الخلافية.

Abstract

This research aims to study the aspect of the dispute grammar and reality of، and of some of the reasons that occurred authors dispute where their dependence on partial view، and the words of latecomers and imbedded criterion in determining the features of fundamentalist curricula; and because of their ignorance of the views of grammar، or them to fabricate them، or error in traceable ، because they did not go back to the original Mazanha، or because of the loss of many of our heritage grammar especially kufi him، which caught in traps in the illusion and error، and confusion، It also aims at the fact that، that the dispute between grammarians no more than to be hydrophobic in views between the flags of the two tribes not only; because of the diversity of dialects and cultures between the two، but not surprising if we say that it is one niche.

Key words: Adoption، partial opinion، Bassry pen، Kufic pen، contentious subject.

المقدمة

حمدًا لله ذي الإنعام، جاعل النحو في الكلام كالملح في الطعام، وأفضل الصلاة وأزكى السلام، على سيدنا محمد خير الأنام، وعلى آله وصحبه العلماء الأعلام.

وبعد...

فتعد ظاهرة الخلاف بين النحويين من الظواهر التي استوقفت أقلام من اهتم بالعربية في عصر الأسلاف وحتى يومنا هذا، فكتبوا فيها وذهبوا كل مذهب، فاستظهروا هذه الظاهرة تعريفًا وتبيانًا، ونشأةً ونتائجًا، وتواترت أقلامهم، وتوافقت على أسباب معينة ضجت بها المؤلفات والمصنفات الجامعية في تحقق الخلاف النحوي، فلم تختلف هذه الأسباب مهما تباينت في العنوان وتباعدت في التصنيف، فالشكل يلبس كل ثوب غير أن المضمون واحد، بل قد تصاب بالدوار والملل من تماثل وتشابه هذه الأسباب.

ولا أبالغ إذا تجرأ قلمي أن يقول: إنَّك قبل أن تفتح أي مصنف تملَّكه الخلاف النحوي إلّا وتحزر دون صعوبة أسباب الخلاف النحوي فيه دون أن تراه، وهذا إن دلّ على شيء فإنه يدل على تأصيل الخلاف النحوي وكأنَّه حقيقة ثابتة كبرى لا يأتيها الباطل من أي جانب، بل من يستطيع أن ينكر هذه الظاهرة على الحجم الذي ثبت في الكتب، وهكذا دعت أسباب الخلاف الباحثين أن يَسلموا ويسلِّموا عقولهم بوجود الخلاف النحوي بهذا الحجم الكبير.

وهنا كان لزامًا أن نستقرئ حقيقة الخلاف دون أن تأسرنا تزاحم الأقلام في تسجيل البعد السياسي، والاقتصادي، والبيئي وغيرها أسبابًا للخلاف، والعذر كل العذر للذين تماهوا مع الخلاف بهذا الحجم، لأنّهم أقرّوا منذ أن فكروا في الكتابة فيه أن هذه الحقيقة الثابتة يجب أن تتوفر أسباب طويلة عريضة من تحقيقها، ولكن لو عكسوا المسألة وأمروا أقلامهم أن تسجل عنوانًا مفاده حقيقة الخلاف وليس الخلاف، لتراءى لهم مكنونات تنام بين ثنايا مظان الحيين (البصري، والكوفي) تنادي بعلو صوتها أن الخلاف لا يتعدى تنافرًا في وجهات النظر بين

عالمين من منهجين، بل لا غرابة إذا قلنا من مشكاة واحدة.

وكان لزامًا أيضًا أن نقف على حقيقة الخلاف ولماذا الخلاف؟ دون أن نبسط أيدينا مسلمين لما سجلته يراع المتأخرين، وعلى هديهم سار المعاصرون، وليس شاذًا أن أبتعد عن جادة الأكثرية إذا تراءى للباحث الحق والحقيقة في غيرها.

فجاء هذا البحث ليكشف جانبًا معينًا من جوانب حقيقة الخلاف التي تناولها بعض من تصدى للتأليف في الخلاف النحوي، والحكمة ضالة الباحث المنصف، بأن يجرد القلم ويقف على ثوابت تاريخية نقدًا، وتمحيصًا وتنقيحًا، لذا جاء هذا البحث الذي وسمته بـ: (اعتماد الرأي الجزئي وكلام متأخري الدرس النحوي معيارًا في تأصيل بعض المسائل الخلافية – دراسة تحليلية نقدية–)، واقتضت منهجيته أن يقسم على مقدمةٍ، وثلاثة مباحث، وأعقبتها خاتمة.

تناولت في المبحث الأول أهم الأسباب التي خاض غمارها أصحاب كتب الخلاف النحوي في التأسيس للمسائل الخلافية، والمبحث الثاني: خصصته للكلام على اعتماد بعض من ألّف في الخلاف على الرأي الجزئي وتعميمه، وجاء المبحث الثالث: بدراسة اعتمادهم كلام متأخري الدرس النحوي معيارًا في تأصيل بعض المسائل الخلافية، وأثر ذلك في توضيح ملامح المناهج النحوية، ثم أسدل الستار على البحث بخاتمة ذكرت فيها أهم ما توصلت إليه من نتائج في هذا البحث.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين.

المبحث الأول

أسباب اعتماد أصحاب كتب الخلاف النحوي على الرأي الجزئي ورأي متأخري الدرس النحوي[1]

زعم بعض من كتب في الخلاف النحوي وجود مذهبين كبيرين هما: البصرة والكوفة، وأولعوا بذكر الخلاف بينهما في أدق المسائل، متفننين بتخيل حجج كل فريق، معللين لكل رأي حتى أنك تجد العلة الواحدة يتعاور عليها الطرفان كل يرمي بها صاحبه لتكون له عونًا ونصيرًا، ناهيك عن تلك المناظرات، والمساجلات التي امتلأت بها الكتب وهي من نسج خيال كثير منهم أقرب من واقع أعقبه موت بعض النحويين كمدًا وحسرة؛ لأنه غُلِب! كمسألة الزنبور، والعقرب[2] أيّهما أشدّ لسعة وأكثر إيلامًا! فلا سيبويه (ت١٨٠ه) مات كمدًا، ولا الكسائي (ت١٨٩ه) دفع رشوة دراهم معدودة لأعرابي كان يقف على باب الولاة ينتظر لقمة يجود بها الأمير، ومن بحاشيته مقابل كلمة تجري على لسانه إذ هو الفصيح الحكم الذي ترضى حكومته، ولو كانت تلك المساجلة حقًا لكنّا نجد لها في كتاب سيبويه أثرًا، ولسنا نظن بالكسائي وهو أحد القراء السبعة أن يتخلى عنه خُلُق القرآن لتكون الرشوة بديلًا

(١) متأخرو الدرس النحوي: هم الذين جاؤوا بعد أن استقر علم النحو واستوى على عوده، وأصبح له مناهجه المتعددة في (الكوفة)، و(البصرة)، فشراح كتب النحو الأقدمين هم من المتأخرين، ومنهم: ابن الشجري، وأبو البركات الأنباري، وابن هشام، وصاحب الألفية ابن مالك، فالنحويون الأوائل معروفون لدى الجميع وهم أئمة علم النحو وبناته، الذين وضعوا أسسه، وقعدوا قواعده، وعاشوا في حقبة زمنية رافقت نشوء النحو وامتداداته، وكانوا متعاصرين في وقت واحد، أما من جاء بعدهم ممن شرحوا كتبهم وصنفوا حولها، ونقلوا عنهم وما زادوا إلا اليسير فهم ولا شك من المتأخرين، ويبدأ عهدهم في منتصف القرن الرابع، وكان لهم أن حملوا عبء النهضة بهذا العلم ونشره في كل الأمصار، ينظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: ١٥٦-١٥٨، والمدارس النحوية، د. شوقي ضيف: ٢٤٠، ٣١٧، ٣٥٥، والموجز في نشأة النحو: ١٠٠-١٢٢، والنحو العربي بين النحاة المتقدمين والنحاة المتأخرين: ٤٠.

(٢) ينظر في المسألة (٩٩) الزنبورية: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٧٦.

عن حجته وهو الحافظ والقارئ الثقة[١]، وممَّا تقدم يمكننا أن نقف على أهم الأسباب التي ساعدت في التأسيس للمسائل الخلافية النحوية، ومنها:

أنّه لم يصل إلينا من كتب نحويي الكوفة إلّا القليل، مثل: كتاب معاني القرآن للفراء، وقد ضاع الكثير من الكتب المهمّة، مثل: كتب الكسائي، إذ نسب إليه أنّ له كتابًا اسمه المختصر قد فقد فيمن فقد من كتبه[٢]، ويبدو أنّ لهذا السفر قيمة كبيرة في النّحو الكوفي؛ لعناية النحويين به، ولا سيما نحاة الأندلس فيما بعد، بعد أنْ دخلَ بلادهم[٣]، كما ضاع كتاب الحدود للفرّاء، وهو كتابٌ نحويّ خالص، أودعه خلاصة نحوه ونحو أستاذه، و تفرّغ له سنين بأمر الخليفة المأمون، وألزم له الأمناء والمنفقين[٤]، وجمع فيه كثيرًا من أبواب النّحو التي دار الخلاف حولها بين المذهبين[٥]، ولم يصل إلينا من آراء ثعلب (ت٢٩١ه) النّحويّة إلّا ما أودعه في أماليه، وما نقله عنه المتأخرون، كما لم يصل إلينا كتاب أبي بكر بن الأنباري(ت٣٢٨ه) واسمه: (النحو الكوفي في شرح القصائد السبع الجاهليات)، فضلًا عن كتب أخرى ضاعت ولم تصل إلى أيدينا[٦].

ويبدو أنَّ ما طبع أو عرف من كتب الكوفة لم يكن معروفًا عند الجيل السَّابق من المعاصرين؛ لذا كانت أحكامهم في كثيرٍ من الأحيان غير مبنيّة على أصول علميّة، إذ خُيّل إليهم أنَّ ما قاله القدماء كافٍ في معرفة السّمات النّحويّة لمذهب أهل الكوفة، ويتّضح لنا ممَّا سبق أن البعض من متأخري الدرس النحوي المهتمين بظاهرة الخلاف قد بنوا كتبهم على مسائل خلافية تنقصها المصادر الكوفيّة، فنجد القلم البصري هو المعتمد في نقل هذه الآراء

(١) ينظر: الخلاف النحوي من خلال المناظرات النحوية (المسألة الزنبورية نموذجًا): ٢٠٨-٢١٠.
(٢) ينظر: الفهرست: ٩٨.
(٣) ينظر: طبقات النَّحويين واللّغويين: ٢٧٨.
(٤) ينظر: تاريخ بغداد: ١٦/ ٢٣٤.
(٥) ينظر: الفهرست: ١٠٠.
(٦) ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء: ١٩٧-١٩٨.

وجعلها دليلًا على الرأي الكوفي، وهذا ما نجده عند الشيخ أبي البركات في بعض مسائله إذ بدا واضحًا أثر السّيرافي (ت٣٦٨ه)، والزّجاجي (ت٣٤٠ه) عنده، كما نقل عن سيبويه والمبرّد (ت٢٨٥ه)، و((أفادَ من غيرهم، خاصة من أستاذه ابن الشّجري (ت٥٤٢ه)، الذي نقل عن أماليه بعض المسائل بنصها))[١].

ومن هذه الأسباب التصرف بالآراء الكوفية وجعلها حجة في المسألة، يقول الزَّجاجي: ((وإنَّما نذكر هذه الأجوبة عن الكوفيين على حسب ما سمعنا ممّا يحتجّ به مّنْ ينصُر مذهبهم من المتأخرين، وعلى حسب ما في كتبهم إلّا أنَّ العبارة عن ذلك بغير ألفاظهم والمعنى واحد؛ لأنّا لو تكلّفنا حكاية ألفاظهم بأعيانها لكانَ في نقل ذلك مشقّة علينا من غير زيادة في الفائدة، بَل لعلّ أكثر ألفاظهم لا يفهمها من لم ينظر في كتبهم، و كثيرٌ من ألفاظهم قد هذّبها مَنْ نحكي عنه مذهب الكوفيين، مثل: ابن كيسان، وابن شقير، وابن الخيّاط، وابن الأنباري. فنحن إنّما نحكي علل الكوفيين على ألفاظ هؤلاء ومَنْ جرى مجراهم، مع أنّهُ لا زيادة في المعنى عليهم، ولا بخس حظ يجب لهم))[٢].

فإذا كان الزّجاجي واحدًا ممن كان ينقل عنهم بعض أهل الخلاف- و قد نصَّ على أنّهُ نقل آراء الكوفيين بغير ألفاظها- فكيف لا يفضي هذا النقل إلى الوهم، والخطأ في العزو؟ ولم يقتصر الأمر على نسبةِ الآراء، أو الرّد عليها، بل تعدّاه إلى الشواهد والأمثلة أيضًا، فكثير من الشواهد الواردة في بعض كتب الخلاف دليلًا للكوفيين، إنّما هي مأخوذة من البصريين كـ(سيبويه أو السَّيرافي، أو الزَّجاجي)، أو غيرهم من النحويين[٣].

(١) ابن الأنباري في كتابهِ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين: ٢٣٦-٢٣٧، وينظر: الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف: ١٦٩.
(٢) الإيضاح في علل النّحو: ١٣١-١٣٢.
(٣) ينظر: ابن الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٤٧.

من ذلك- مثلاً- أنّ الشيخ أبا البركات ساقَ شاهدًا بصريًّا على ألسنة الكوفيين في مسألة ((فعل الأمر معربٌ أو مبنيّ؟))[1]، و هو قول الشّاعر[2]:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ إذا مَا خِفْتَ مِنْ أمْرٍ تَبَالا

والبيت ليس من شواهد الكوفيين[3]، وقد وقع أبو البقاء العكبريّ (ت٦١٦ه) في الوهم نفسه في كتابه: التّبيين عن مذاهب النّحويين[4]، فجعل البيت من أدلّة الكوفيين، ويبدو أنّه نقله عن الإنصاف، والبيت موجود في أمالي ابن الشَّجري[5]، دون أنْ يُنْسَبَ إلى الكوفيين، ولعلّ: ((أوَّل مَنْ نسبه إليهم على الأرجح أبو البركات، وبهذا يذهب بوزر هذا الوهم الذي وقع فيه النحاة))[6].

وبهذا نستنتج أنّ ضياع مصادر الكوفيين، ونقل آرائهم من غير كتبهم أدّى ذلك إلى عدم دراية بهذه الآراء والأدلّة، فنجد بعضهم ينسب إليهم أدلّةً و حججًا لا يعرفونها، ونجدهم أحيانًا يقعون في التناقض فيما ينسبونه إليهم، فضلًا عن توليدهم بعض الحجج والأدلة، ولو أنّهم رجعَوا لما بين أيديهم من مصادر الكوفيين ككتب الفرّاء (ت ٢١٥ه) ، وثعلب، وأبي بكر بن الأنباري، وألَّموا بها جميعًا ولا سيما كتب أبو بكر بن الأنباري-لأنّنا لم نجدْ لآرائهم ذلك الصدى الكبير في بعض كتب الخلاف كالإنصاف -مثلًا- مع أنّها جمعت آراء الفرّاء،

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة ٧٢: ٤٢٧.

(٢) البيت من الوافر وهو لأبي طالب، كما في: شذور الذهب شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ٢٧٥، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٢/ ٤٤٤.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١/ ٤٦٩، و مجالس ثعلب: ٤٥٦، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ٣٨، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: ٤٣.

(٤) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، المسألة١٥: ١٧٧-١٧٨.

(٥) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٢/ ١٥٠.

(٦) الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الانصاف: ٣١٨.

والكسائي في مسائل كثيرة- لَعَمِلُوا على تصحيح كثير من الأخطاء التي وقعوا فيها[1].

ويمكن أن نعد التعصب للمذهب النحوي سببًا مهمًا في تأصيل بعض المسائل الخلافية فماذا يمكن أن نعد تقويم الشيخ أبي الطيب اللغوي للكسائي في قوله: ((وعلمه مختلط بلا حجج ولا علل، إلا حكايات عن الأعراب مطروحة))[2]، ثم يحكم حكمًا عجيبًا على معظم الكوفيين أنهم لا يعلمون كلام العرب بل ولا حتى القرآن الكريم[3].

ونظن أن من أسباب ظاهرة الخلاف، الأساليب التي بنيت عليها كتب الخلاف النحوي إذ تلونت بلون أدبي ساعد في اتساع دائرة النقاش في كثير من المسائل النحوية، فمن هذه الأساليب: المناظرة المتخيلة الذي عرف عند النحويين المحدثين بـ (أسلوب الفنقلة)، واستعمال (أما) التفصيلية، واستدعاء الأعلام جمعًا وإفرادًا.

المبحث الثاني
اعتمادهم على الرأيّ الجزئي وتعميمه

- عامل المستثنى بـ(إلّا):

فعامل المستثنى بـ (إلا) في الفكر البصري هو (الفعل)، أو معنى الفعل بتوسط (إلّا)[4]، غير أننا لو وضعنا هذه المسألة تحت العدسات العلمية نجد أن هذا الرأي هو لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧ه)، الذي يقول: ((فانتصاب الاسم إنّما هو بما تقدم في الجملة من الفعل، أو معنى الفعل بتوسط إلّا))[5]، وقد نقل هذه المسألة بعضهم ناسبًا إياها لأبي علي الفارسي،

(١) ينظر: الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الانصاف: ١٩٨، ٢٠٧-٢٠٨.

(٢) مراتب النحويين: ٨٩.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٨٩.

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢١٢، و أسرار العربية: ١٥٦.

(٥) الإيضاح العضدي: ١٧٥، وينظر: الحجة للقراء السبعة: ١/ ١٥٨، وأسرار العربية، للأنباري: ١٥٦،

وبعد تتبعي لها في كتب النحويين وجدت أن ابن السراج (ت٣١٦ه) قد سبق أبا علي الفارسي في تناولها، إذ يقول: ((فلما توسطت (إلا) حدث معنى الاستثناء ووصل الفعل إلى ما بعد إلا))[١]، وتبعه بعد ذلك عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١ه)[٢]، وأبو البقاء العكبري[٣].

وما جاء عند أعمدة المذهب البصري، كالخليل (ت١٧٠ه)، وسيبويه[٤]، والأخفش (ت٢١٥ه)[٥]، والمبرد[٦]، والزجاج (ت ٨٥٥ه)[٧]، خلاف هذا الرأي فهم يرون أن العامل هي الأداة (إلا) نفسها.

يقول سيبويه في باب ما يكون استثناء بـ إلّا: ((اعلم أن (إلا) يكون الاسم بعدها على وجهين: فأحدُ الوجهين: أن لا تغير الاسم عن الحال التي كان عليها قبل أن تلحق، كما أن لا حين قلت: لا مرحباً ولا سلامٌ، لم تغير الاسم عن حاله قبل أن تلحق، فكذلك (إلا)، ولكنها تجيء لمعنى كما تجيء (لا) لمعنى، والوجه الآخر: أن يكون الاسم بعدها خارجًا مما دخل فيه ما قبله، عاملا فيه ما قبله من الكلام، كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت عشرون درهما))[٨]، إلّا أن النحويين اختلفوا في تفسير قول سيبويه فمنهم من يرى أنه يقصد أن العامل في المستثنى هو الفعل المقدم على (إلا)، أو معنى الفعل وإلى هذا ذهب ابن يعيش[٩].

ومنهم من يجعل العامل فيه هو (إلّا) نفسها كما جاء عند ابن مالك (ت٦٧٢ه) بقوله:

والخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف: ١٨٩.

(١) الأصول في النحو: ١/ ٢٨١.

(٢) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ٢/ ٦٩٩.

(٣) ينظر: اللباب في علل الكتاب: ١/ ٣٠٣.

(٤) ينظر: الكتاب: ٢/ ٣١٠.

(٥) ينظر: معاني القرآن، للأخفش: ١/ ١٢٢.

(٦) ينظر: المقتضب: ٤/ ٣٩٠.

(٧) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج: ٤/ ١٦٤.

(٨) الكتاب: ٢/ ٣١٠.

(٩) ينظر: شرح المفصل: ٢/ ٤٦.

((ثم قلت: بها لا بما قبلها مشيراً إلى الخلاف في ناصب المستثنى بـ إلا، واخترت نصبه بها نفسه...وقد خفى على كون هذا مذهب سيبويه على جمهور الشراح لكتابه، وأنا أستعين الله على بيان ما خفى عليهم من ذلك بنصوص يعضد بعضها بعضاً...))[١].

ونرى أنّ العامل في المستثنى هي الأداة (إلّا) نفسها؛ لأنها مختصة بالدخول على الأسماء كما في (إنْ)، و(لا) التبرئة، يقول السيوطي(ت٩١١ه): ((وَاسْتدلَّ بِأَنَّهَا مُخْتَصَّة بِدُخُولِهَا على الِاسْم وَلَيْسَت كجزء مِنْهُ فَعمِلت فِيهِ كـ(إِن)، و(لَا) التبرئة))[٢]، وأن الفعل قد لا يوجد قبل (إلّا) في الجملة نحو: (القوم اخوتك إلّا زيدًا)[٣]، وقد تتكرر أداة الاستثناء (إلّا) في الجملة نحو: (قاموا إلا زيدًا إلا عمرًا)، ولو قلنا أن الفعل هو العامل فيهما لأدى ذلك إلا نصب اسمين دون وجود حرف عطف بينهما وهذا لا نظير له[٤].

وبهذا نجد أن بعض الذين نظروا لهذه المسألة قد اعتمدوا مذهب ابن السراج، وأبي علي الفارسي وعمموه على المذهب البصري كله، ولكن الحقيقة هي خلاف ذلك كما رأينا سابقًا[٥].

- بناء الاسم الموصول (أي) وإعرابه:

وجاء في بناء الاسم الموصول (أي) أن البصريين ذهبوا إلى أنه مبني على الضم، وأجمعوا على أنّه إذا ذكر العائد أنه معرب، ومثلوا بقولهم:(لأضربن أيُّهم هو أفضل)[٦]، لكن الصحيح أن هذا المذهب هو لسيبويه وحده[٧].

ويتلخص مذهبه في أن (أيًا) إذا أضيفت وحذف صدر صلتها كانت موصولة، وجاز

(١) شرح تسهيل الفوائد،: ٢/ ٢٧١.
(٢) همع الهوامع، للسيوطي: ٢/ ٢٥٢.
(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ٢٥٣.
(٤) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك: ٢؟/ ٢٧٧.
(٥) ينظر: الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف: ١٨٩-١٩٠.
(٦) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٨٣، والخلاف النحوي وكتاب الانصاف: ١٩٠
(٧) ينظر: الكتاب: ٢/ ٣٩٨-٣٩٩.

إعرابها وبناؤها، والبناء أولى؛ وعلّل سيبويه ذلك بأنه يجوز فيها حذف صدر صلتها وحدها دون باقي أخواتها، فبهذا تكون قد خالفتهن، والمخالفة تقتضي الرجوع إلى الأصل، فرجعت إليه فبنيت[1]، لكننا نجد أنَّ ابن الأنباري قد عمم هذا الرأي على المذهب البصري كله وجعل أدلته وحججه أدلتهم وحججهم، وفي المقابل نرى الخليل، ويونس(ت١٨٢هـ)[2] يذهبا خلاف هذا المذهب[3].

في حين أن ابن السراج يخالف ما ذهب إليه سيبويه والمازني (ت٢٤٩ه) مستبعدًا بناء (أي) إذا أضيفت، متفقًا بذلك مع رأي الخليل وذلك بقوله:((وأنا استبعد بناء (أي) مضافة، وكانت مفردة أحق بالبناء، ولا أحسب الذين رفعوا أرادوا إلا الحكاية، كأنه إذا قال: (اضرب أيهم أفضل)، فكأنه قال: اضرب رجلًا إذا قيل: (أيهم أفضل) قيل: هو، والمحذوفات في كلامهم كثيرة والاختصار في كلام الفصحاء كثير موجود، إذا آنسوا بعلم المخاطب ما يعنون وهذا الذي اختاره مذهب الخليل))[4].

وكذا فعل الرماني (ت٢٩٦ه) فهو يحسّن كذلك رأي الخليل وجمع من النحويين ومنهم الكوفيين الذين يرون أن (أي) عند استعمالها موصولة الأصل فيها الإعراب، وإنّما أعربت لخروجها عن بقية الأسماء الموصولة بالإضافة التي هي من خصائص الأسماء، فـ(أي)لا تنفك عن الإضافة؛ إما لفظًا، وإما تقديرًا[5].

وما ذهب إليه سيبويه غلطه فيه غير واحد من النحويين، فقد نقل عن الزجاج أنه يقول: ((ما تبين لي أن سيبويه غلط إلا في موضعين هذا أحدهما فإنه يسلم أنها تعرب إذا أفردت

(١) ينظر: الكتاب: ٢/ ٣٩٨-٣٩٩، وشرح المفصل: ٧/ ٩٧.

(٢) ينظر: الكتاب: ٢/ ٣٩٧-٤٠٠، الأصول في النحو: ٢/ ٣٢٤، رسالة منازل الحروف: ٤٤، نتائج الفكر في النحو: ١٩٩.

(٣) ينظر: الخلاف النحوي وكتاب الانصاف: ١٩٠

(٤) الأصول في النحو: ٢/ ٣٢٤.

(٥) ينظر: منازل الحروف: ٤٤، وسر صناعة الإعراب: ٣٥٥-٣٥٦، ونتائج الفكر: ١٩٩.

فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت))[1]، وقال النحاس (ت٣٣٨ه): ((ما علمت أحدًا من النحويين إلا وقد خطأ سيبويه في هذا))[2].

ومما سبق يتضح لنا أن البصريين أنفسهم قد اختلفوا فيها فيما بينهم وهذا دليل على أنّ الأعلام يقتفون الأثر الصحيح في المسائل النحوية ولا يركنون إلى الحكم الجمعي فالغاية الوصول إلى الرأي الصواب دون الالتفات إلى جعلها مسألة تزدحم عليها أقلام النحويين من كلا الحيين، ولعل هذه الضجة لا تستحق أن تأخذ هذه المساحة الخلافية الواسعة بين الأعلام، فشيخ النحويين وحده كما نقل عنه قد ذهب إلى ما ذهب إليه في حين نجد أنّ بعض نحوي البصرة قد خالفوه الرأي في ذلك، وقد وقع فيها صاحب الإنصاف فيها واهمًا، ومما يثبت ما ذكرنا اضطراب النقل عن البصريين، والجهل في الأدلة والوهم فيها أن الشيخ ابن الأنباري قد جعلها مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين في حين قد قصرها في أسرار اللغة بين البصريين فحسب ناصرًا ما قاله سيبويه[3].

- حذف الواو في الفعل المضارع (يعد، يزن):

ونجد بعض من اهتم في الخلاف النحوي ينسب إلى الكوفيين أنهم يذهبون إلى حذف الواو في نحو (يعدُ، ويزنُ)، وإنما حذفوها للفرق بين الفعل اللازم والمتعدي[4]، وهذا الرأي ليس للكوفيين جميعًا، وإنّما هو للكسائي وحده، وقد ذهب ثعلب في هذه المسألة مذهب أهل البصرة بقوله: ((وأملى علينا أبو العباس: وعد يعد، ووزن يزن، كان يوزن ويوعد، فلم يجتمع الواو مع الكسرة والياء، ثم بنوا الفعل على هذا، فقالوا يزن، ووجل يوجل، ثبت الواو؛

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ١/ ١٠٨، و شرح التصريح على التوضيح: ١/ ١٥٩، و رسالة «أيَّ» المشددة: ٤٧.

(٢) إعراب القرآن، للنحاس:: ٣/ ١٧، وينظر: الجامع لأحكام القرآن: ١١/ ١٣٤.

(٣) ينظر: أسرار العربية: ٢٦٥.

(٤) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف، مسألة ١١٢: ٦٤٤، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: ١٣٣.

لأن بعدها فتحة، فلم يجتمع ما يستنقل...))[1]، وكذلك فعل أبو بكر بن الأنباري ونراه يستثني من ذلك الكسائي بقوله: ((وكان الأصل فيه، (يوقره)، فحذفت الواو؛ لوقوعها بين الكسرة والياء، كما حذفت من (يزن، ويلد)، وقال الكسائي: حُذفت الواو فرقا بين الواقع وغير الواقع، فالواقع قولك: يزن الأموال ويلد الأولاد، وغير الواقع، وجل، يوجل، ووحل يوحل))[2]، فماذا نصنع بكلام هؤلاء؟، وهم من مريدي مدرسة الكوفة ومن القلائل الذين كتب الله لكتبهم الوصول، يقينا أن أبا البركات ومن سار على هديه هذا لم يقفوا على هذه الكتب، واعتمدوا ما تناقله من لا يوثق بكلامهم فاتخذوه دليلًا، بل أنّنا من كلام ثعلب في مجالسه، وأبو بكر الأنباري في شرحه للقصائد السبع الطوال، نرى أن هذه المسألة لا وجود لها أصلًا، فثعلب نفسه يعتمد قول البصريين فيها.

ويبدو أنَّ المبرّد هو الذي جرّ الشيخ أبا البركات ومن تبعه في الوقوع بهذا الوهم؛ لأنّه نسب هذا الرأي في الكامل إلى (قوم)[3]، فظنّ أبو البركات أنّهم الكوفيون، و يدلّ على هذا أنّ أبا البركات استعان به في هذه المسألة، و قدّم أدلّته في الرّد عليهم[4]، وقد وقع أبو جعفر النحاس بما وقع به ابن الأنباري فنسب القول كذلك إلى الكوفيين، وذلك بقوله: ((والأصل في قِنا أوقنا حذفت الواو كما حذفت في يقي وحذفت من يقي؛ لأنها بين ياء وكسرة مثل: (يعد)، هذا قول البصريين، وقال الكوفيون: حذفت فرقًا بين اللازم والمتعدّي...))[5].

وكلام هؤلاء الأعلام لا شك فيه لغير العالم بأصول الكوفيين أنه حجة الكوفيين جميعهم في هذه المسألة، غير أن تقصي مظان علماء الكوفة يثبت غير ذلك تمامًا، ويكشف عدم المعرفة

(١) مجالس ثعلب: ٨/ ٣٦٠.

(٢) ينظر: شرح القصائد السّبع الطوال: ٢٨٧.

(٣) ينظر: الكامل في اللغة والأدب: ٧٨-٧٩، والمقتضب: ١/ ٨٨-٨٩، ٢٤١.

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة ١١٢: ٦٤٤-٦٤٨، والخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الانصاف: ١٩٠.

(٥) إعراب القران، للنحاس: ١/ ١٠٣.

في حجج الكوفيين، فما ساقوه من أدلة على ألسنة الكوفيين، إنّما هو لبعضهم لا غير، وليس للكوفيين كلهم.

ومما تقدم يتضح لنا طرائق رسم ملامح ظاهرة الخلاف النحوي على النحو الذي يوجد في كتب النحويين، إذ اعتمد أصحاب الخلاف في هذه المسائل على آراء لا تمت بصلة إلى بعض أعلام المذهبين فصنعت هذه المسائل الخلافية دون تمحيص يذكر.

المبحث الثالث

اعتمادهم على رأيّ متأخري الدرس النحوي

- حذف (لام الأمر) من الفعل المضارع

يرى بعض من ألّف في الخلاف النحوي أنّ (لام الأمر) تحذف من الفعل المضارع ويبقى عملها عند الكوفيين، قياسًا على (رب) التي تحذف بعد الواو والفاء ويبقى عملها، في حين نجد البصريين يرون في الحذف ضرورة[1]، والرأي المعتمد في تأصيل هذه المسألة عندهم ما نقله المازني في قوله عن الفراء في قوله لأصحابه: ((ولا يجوز حذف لام الأمر إلا في شعر، وأنشد[2]:

مَنْ كانَ لا يَزْعُمْ أنّي شَاعِرٌ فَيَدْنُ مِنّي تَنْهَهُ المَزاجِرُ

فقال له أبو عثمان: لِمَ جاز في الشّعر و لم يجز في الكلام، فقال: لأنَّ الشعر يضطرّ الشّاعر فيحذف، فدل على أن هذا الحذف إنما يكون في الشعر، لا في اختيار الكلام، بالإجماع))[3].

وكذا ما نقله ثعلب في شرحه لقول الشاعر[4]:

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة ٧٢: ٤٤٣-٤٤٤.

(٢) البيت من الرجز، ولا يعرف قائله، ينظر: الشعر والشعراء: ١/ ١٠٦، وسر صناعة الإعراب، لابن جني: ٢/ ٧٠، ورصف المباني في شرح حروف المعاني: ٢٥٦.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة ٧٢: ٤٤٤.

(٤) البيت من الطويل، ولا يعرف له قائل، ينظر: معاني القرآن، للفراء: ١/ ١٥٩، مجالس ثعلب: ٤٥٦،

فَـلا تَسْتَطِلْ منّي بقائِي و مُـدّتي وَلـكِـنْ يَـكُـنْ للخَيْرِ فِـيْـكَ نَصِيْبُ

قالَ:((أراد: ليكُنْ، و ظهورُ اللام أجود))[1]، أو ما جاء عند ابن جني بقوله: ((واعلم أن هذه اللام الجازمة لا تضمر إلا في ضرورة الشعر، كما أن حرف الجر لا يحذف إلا في الضرورة))[2].

ولكننا إذا ما ذهبنا إلى صاحب الكتاب نجد عنده القول الفصل والكلام اليقين في هذه المسألة، وذلك بقوله: ((واعلم أن هذه اللام يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضمرة كأنهم شبهوها بـ(إن)...))[3]، فسيبويه هنا لا يجد في الحذف ضرورة على نقيض ما نقل على لسان البصريين وعمم على أنهم يرون حذفها للضرورة قياسًا على حرف الجر الذي لا يحذف إلّا للضرورة؛ وإنّ الاضطراب في هذه المسألة إنّما حصل بسبب اعتماد بعض من تصدى للتأليف في الخلاف على رأي بعض المتأخرين من البصريين، وتعميم الرأي على النحويين الآخرين.

- العطف على محل (إنّ) واسمها

نقل أبو البركات في مسألة العطف على محل (إن) واسمها، عن الكوفيين أنهم يجيزون العطف على موضع اسم إن بالرفع في كل حال، سواء كان يظهر فيه عمل (إنّ) أو لا يظهر؛ لضعف (إنّ)، وجعل حجتهم في ذلك النقل والقياس، أما النقل ففي قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾[4]، إذ عطف (الصابئون)على موضع اسم (إن) وهو قوله: (ٱلَّذِينَ) قبل تمام الخبر وهو:﴿ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ ﴾، وأما حجتهم التي بنيت على القياس، إذ

شرح التسهيل، لابن مالك: ٤/ ٥٩.

(١) مجالس ثعلب: ٤٥٦.

(٢) سر صناعة الإعراب: ٢/ ٦٨.

(٣) الكتاب: ٣/ ٨.

(٤) سورة المائدة: ٦٩.

يجوز أن يعطف على محل(لا) مع اسمها، نحو: (لا رجل وامرأة أفضل منك)، فكذلك مع (أن)؛ لأنها بمنزلتها وإن كانت (إن) للإثبات، و(لا) للنفي؛ لأنهم يحملون الشيء على ضده كما يحملون على نظيره، ويدل على ذلك أنَّهم أجمعوا على أنه يجوز العطف على الاسم بعد تمام الخبر، فكذلك قبل تمام الخبر، لأنه لا فرق بينهما عندهم[1].

ولو رجعنا إلى المتوفر بين أيدنا من التراث النحوي لأعلام الكوفة لوجدنا آراءً ونقاشات وأدلة بينهم في هذه المسألة، فهذا الفراء يقول: ((فإن رفع (الصَّابِئِينَ) عَلَى أَنَّهُ عطف عَلَى (الذين)، و(الذين) حرف عَلَى جهة واحدة في رفعه ونصبه وخفضه، فلمّا كَانَ إعرابه واحدًا وَكَانَ نصب (إنّ) نصبا ضعيفًا- وضعفه أَنَّهُ يقع عَلَى (الاسم ولا يقع عَلَى) خبره- جاز رفع الصابئين. ولا أستحب أن أقول: (إن عبد الله وزيد قائمان)؛ لتبين الإعراب في (عبد الله)، وقد كان الكسائي يجيزه؛ لضعف (إن) وقد أنشدونا هذا البيت رفعا ونصبًا[2]:

فَمن يَك أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رحْلُهُ فإنِّي وقيَّارٌ بهَا لغريبُ

(وقيارٌ)، ليس هذا بحجة للكسائي في إجازته (إن عمرًا وزيد قائمان)؛ لأن (قيارا) قد عطف على اسم مكنّى عنه، والمكنّى لا إعراب له، فسهَّل ذلك فيه كما سهل (الذين) إذا عطف عليه (الصابئون)؛ لأن المكنى لا يتبين فيه الرفع في حال (والذين) قد يُقال: اللذونَ فيرفع فِي حال))[3]،

وإذا ما رجعنا إلى ابن الأنباري وتتبعنا ما نسبه للكوفيين من أدلة وحجج وقارنّاها بالذي ذكره الفراء لوجدنا مدى التناقض وعدم الدقة فيما نسبه إلى الكوفيين وعلى رأسهم الفراء والكسائي، فالفراء يشترط في العطف أن يكون على مبني لا يتبين فيه حركة الإعراب، ومثَّله

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة ٢٣: ١٥١.

(٢) البيت من الطويل لضابئ بن حارث البرجمي، ينظر: الكتاب: ١/ ٧٥، وشرح شواهد المغني: ٢/ ٨٦٧، والخزانة: ١٠/ ٣١٢.

(٣) معاني القرآن للفراء: ١/ ٢١٠-٢١١، وينظر: دراسة في النحو الكوفي: ٣١١-٣١٢.

بـــ(الذين)، يقول ابن مالك: ((والفراء في سائر عوامل الباب بشرط خفاء إعراب الاسم))[١].

كذلك الذي احتج به الكسائي على جواز رأيه من شاهد شعري ذكره صاحب الإنصاف في مسألة أخرى بعيدة عن المسألة التي بين أيدينا، ويذكره ابن الأنباري دليلًا بصريًا على (القول في أولى العاملين بالعمل في التنازع)[٢]، وتأكيدًا على عدم درايته بأدلة الكوفيين قوله في وجه الكسائي في العطف على الضمير المرفوع في (هادوا)[٣]: ((وهذا الوجه عندي ضعيف؛ لأن العطف على المضمر المرفوع قبيح وإن كان لازما للكوفيين))[٤]، فقوله (لازما عند الكوفيين) ليس صحيحًا، إذ يرد الفراء كلام الكسائي اعتمادًا على تفسير النص القرآني، قال الكسائي: ((أرفع (الصابئون) على إتباعه الاسم الذي في هادوا، ويجعله من قوله (إنا هدنا إليك)، لا من اليهودية، وجاء التفسير بغير ذلك...))[٥]، ودليل ثعلب في مجالسه يقطع قول كل خطيب في هذه المسألة، ويؤكد أن ابن الأنباري كان واهمًا بما أورده على أفواه الكوفيين، إذ يقول: ((قال أبو العباس: والفراء يقول: لا أقول إلا فيما لا يتبين فيه الإعراب، والكسائي يقول: فيما يتبين وفيما لا يتبين))[٦].

وفيما مرّ نرى مدى التناقض الذي وقع فيه بعض من خاض غمار الخلاف النحوي، وعدم الدقة فيما ينسبه من آراء لشيخي الكوفة؛ وكل ذلك بسبب عدم اعتمادهم على منابعهم الأصيلة مباشرة، ولاسيما كتب الكسائي، والفرّاء، وثعلب، وأبي بكر الأنباري، والاعتماد في النقل عن المتأخرين منهم، فلو تحرّوا أقوالهم من مصادرهم الرئيسة وألّمواَ بها جميعًا، لما وقعوا في مثل هذه الإشكالات، ولعَمِلوا على تصحيح كثير من الإشكالات التي وقعوا فيها.

---

(١) شرح الكافية: ١/ ٥١٣.

(٢) ينظر الإنصاف: رقم المسألة: (١٣): ١/ ٧٨.

(٣) ينظر: معاني القرآن للكسائي: ١٢٥-١٢٦.

(٤) ينظر: الإنصاف: رقم المسألة (٢٣): ١/ ١٥٥..

(٥) معاني القرآن: ١/ ٢١٣.

(٦) مجالس ثعلب: ١/ ٣١٦.

- جر الاسم الواقع بعد واو (رب):

ومن المسائل الخلافية التي شغلت الأعلام جر الاسم الواقع بعد واو ربَّ يقول ابن الأنباري

والخلافُ النّحوي اللّغوي الذي نشبَ بين ابن خالويه والفارسيّ تحول بعضه عند أبي البركات إلى خلاف بين المذهبين، فقد اصطنع الخلاف في عمل الجرّ في الاسم الذي بعد واو (رُبَّ)[1]، إذ يقول: ((ذهب الكوفيون إلى أن واو رب تعمل في النكرة الخفض بنفسها وإليه ذهب أبو العباس المُبَرِّد من البصريين[2]، وذهب البصريون إلى أن واو رب لا تعمل، وإنما العمل لربَّ مقدرة))[3].

ثم ساق أدلة على ألسنة كل من الفريقين ليصطنع مسألة خلافية لا وجود لها، فالمسألة في القلم الكوفي تقتفي أثر البصريين ليثبت ما ذهب إليه، فأبو بكر بن الأنباري يذهب فيها مذهب البصريين دون إشارة إلى رأي مخالف للكوفيين، فالجر عند الفريقين برب المضمرة اعتمادًا على قول الشاعر بيت طرفة بن العبد[4]:

وبِـــرْكٍ هَـجُـدٍ قَـدْ أثـــارَتْ مَخَافَتي بـــوادٍ بـــهِ أمْـــشِي بَـعَـضّـبٍ مُجَـــرّدٍ

إذ يقول أبو بكر الأنباري: ((والبرك مخفوضٌ بإضمار(رُبَّ)...))[5].

ولعلّ أبا البركات قد تراقى إلى مسامعه ما نقل عن ابن خالويه وأبو علي الفارسي أن الجر بالواو هو مذهب الكوفيين، ولم أقف عند هذا الرأي إلّا في خزانة البغدادي في النقاش

(١) ينظر: الخلاف النحوي وكتاب الانصاف: ١٩٦.

(٢) ينظر: المقتضب: ٢/ ٣٤٧-٣٤٨.

(٣) الانصاف في مسائل الخلاف: ٣١١، وينظر: الخلاف النحوي في أمالي ابن الشجري، أطروحة دكتوراه: ١٥-٥٤.

(٤) البيت من الطويل، وهو لطرفة بن العبد، كما في ديوانه: ٢٨، وينظر: شرح القصائد السّبع الطوال: ٢١٧.

(٥) شرح القصائد السّبع الطوال: ٣٩، ٢١٨.

الذي حصل بينهما بقوله: ((قال ابن خالويه الواو إذا كانت في أوائل القصائد نحو: (وقاتم الأعماق) فإنها تدل على رب فقط ولا تكون للعطف لأنه لم يتقدم ما يعطف عليه بالواو قال أبو علي الفارسي في نقض الهاذور: هذا شيء لم نعلم أحدا ممن حكينا قوله في ذلك ذهب إليه ولا قال به...))[1].

وكان الأولى في هذه المسالة أن تكون خلافًا بين أعلام الحي الواحد، إذ يقول المبرد: ((وَاحْتَجُّوا بإضمار رب فِي قَوْله[2]:

وبَلَدٍ لَيْسَ بِهِ أنيسُ

وَلَيْسَ كَمَا قَالُوا لِأَن الْوَاو بدل من رب...))[3]، ونستقي من هذا القول أمرين: أولهما: أنه يخالف ما ذهب إليه من البصريين دون أن يشير إليهم، وثانيهما: انه ينفرد برأي جعله ابن الأنباري مذهبًا للكوفيين.

إنّ الاعتماد على كلام المتأخرين، وعدم تقفي المنابع الأصلية في النقل يفسر لنا ما وقع فيه المهتمون بظاهرة الخلاف النحوي من وهم في فهم آراء الكوفيين ونسبة ما لم يقولوا به إليهم، أو تشويه ما قالوه[4].

الخاتمة

بعد هذه الرحلة في دراسة جذور بعض المسائل الخلافية، يجدر بالباحث الإشارة إلى أهم ما توصل إليه من نتائج، ونجملها بالنقاط الآتية:

١-إنّ ضياع مصادر الكوفيين، وعدم اعتماد منظري الخلاف على المنابع النحوية الكوفية

---

(١) خزانة الأدب: ١/ ٨٠.

(٢) شطر البيت من الرجز وهو للشاعر عامر بن الحارث النميري الملقب بـ(جرّان العود)، وتمامه:

وبلدة ليس بها أنيسإلا اليعافير وإلا العيس

ينظر: ديوانه: ٥٢.

(٣) المقتضب: ٢/ ٣٤٧-٣٤٨.

(٤) ينظر: ابن الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٣٦.

الأصلية، ونقل آرائهم من غير كتبهم أدّى إلى الجهل بهذه الآراء والأدلّة، والخطأ في العزو.

٢-اعتماد بعض من ألّف في الخلاف النحوي على الآراء الجزئية لبعض النحويين، وتعميم هذه الآراء على مذهب معين، ويعدونها المعيار الأساس في تحديد المناهج النحوية الأصولية، ما جعل الصورة مضطربة وغير واضحة عندهم.

فكثيرة هي المسائل الخلافية التي امتلأت بها كتب العربية القديمة والحديثة لا تعد خلافية؛ وسبب ذلك إما لاعتماد رأي واحد دون الآراء الأخرى، وإما لعدم الوقوف على مشارف الرأيين في كتب الحيين في المسألة الواحدة.

٣- من الأخطاء والمؤاخذات التي وقعوا فيها أنهم يأتون بمسألة حصل فيها اتفاق بين المتقدمين، ثم يصنعون منها خلافًا، معتمدين على رأي قاله أحد المتأخرين، ممن نسب إلى البصريين أو الكوفيين.

٤- اعتماد المتأخرين من النحويين، كالرضي ، وابن يعيش وابن هشام، والسيوطي، وغيرهم على كتاب الإنصاف وغيره من الكتب المهتمة في تأصيل الخلاف النحوي، دون الرجوع إلى كتب أهل الصنعة الأوائل من البصريين والكوفيين.

٥-عدم مراعاتهم طبقات النحويين المتفق عليها، والتطور الزمني، فلم يقسموه على مراحل ليعرف تطوره، وتفهم حقيقته.

٦- إن الخلاف بين النحويين بهذه الصورة الواسعة لا صحة له، بل ولا فائدة متوخاة منه، وأن الأمر لا يتعدى أن يكون اختلافًا في وجهات النظر ليس إلّا، وفي هذا سعة في تنويع المادة النحوية.

ولعلنا بهذا القدر مما ذكرنا من نتائج يكفي لإظهار أهمية ما درسناه، ونكون قد ساهمنا في إنصاف من لم ينصف من النحويين، بسبب اعتماد أصحاب الخلاف الرأي الجزئي، ورأي المتأخرين في تحديد صورة مناهج الأصوليين.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

١ – ابن الأنباري في كتابهِ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين، د. محي الدين توفيق إبراهيم، مؤسسة دار الكتب للطباعة و النّشر، جامعة الموصل/ العراق، ط١، ١٣٩٩ه/ ١٩٧٩م.

٢ – آراء ابن السراج الصرفية واللغوية في كتب الأقدمين، د. عبد الحسين محمّد الفتلي، مجلة الأستاذ، كلية التّربية/ جامعة بغداد، عدد(٢)، ١٩٧٨/ ١٩٧٩م.

٣– أسرار العربية، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن الانباري (ت٥٧٧ه)، تحقيق: بركات يوسف هبود، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت/ لبنان، ط١٤٢٠،١ه/ ١٩٩٩م.

٤ – أسس الترجيح في الخلاف النحوي، فاطمة محمد طاهر حامد، أطروحة دكتوراه، إشراف: أ.د. عبدالله نجدي عبدالعزيز عبدالله، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية/ ١٤٢٩ه– ١٤٣٠ه.

٥ – الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت٣١٦ه)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت/ لبنان، ط١، ١٤٠٥ه/ ١٩٨٥م.

٦ – إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت٣٣٨ه)، وضع حواشيه وعلق عليه: د. عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، ط١، ١٤٢١ه.

٧– إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، أبو عبد الله بن أحمد المعروف بابن خالويه (ت٣٧٠ه)، دار ومكتبة هلال، بيروت/ لبنان، ط١، ١٩٨٥م.

٨– أمالي ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (ت٥٤٢ه)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١،

١٤١٣ه/ ١٩٩١م.

٩- الانصاف في مسائل الخلاف، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن الانباري (ت٥٧٧ه)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت/ لبنان، ط١، ١٤٢٨ه/ ٢٠٠٧م.

١٠- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن أبى بكر الشرجي الزبيدي (ت٨٠٢ه)، تحقيق: الدكتور طارق عبد عون الجنابي، عالم الكتب/ مكتبة النهضة العربية، ط١، ١٤٠٧ه/ ١٩٨٧م.

١١- الإيضاح العضدي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ المسمى أبو علي الفارسي(ت٣٧٧ه)، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، ط٢، ١٤٠٨ه/ ١٩٨٨م.

١٢- الإيضاح في عللّ النّحو، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي أبو القاسم (ت ٣٣٧ه)، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت/ لبنان، ط٥، ١٤٠٦ه/ ١٩٨٦م.

١٣- تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت٤٦٣ه)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت/ لبنان، ط١، ١٤٢٢ه/ ٢٠٠٢م.

١٤- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت٦١٦ه)، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

١٥- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي(ت٦٧١ه)، تحقيق: أحمد البردوني و إبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة/ مصر، ط٢، ١٣٨٤ه/ ١٩٦٤م.

١٦- الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، تحقيق: د. بدر الدين قهوجي و د. بشير جويجابي وآخرين، دار المأمون ، دمشق/ سوريا، وبيروت/ لبنان، ط٢، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

١٧- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣ه)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة/ مصر، ط٤، ١٤١٨ه/ ١٩٩٧م.

١٨- الخصائص، أبو الفتح، عثمان بن جني (ت٣٩٢ه)، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، لبنان/ بيروت، (د.ت).

١٩- الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف، د. محمد خير الحلواني، دار القلم العربي، حلب/ سوريا، د.ط، ١٩٧٤م.

٢٠- الخلاف النحوي في أمالي ابن الشجري، أطروحة دكتوراه، الطالبة: عائدة بنت سعيد العريبي، بإشراف: أ.د. عبدالقادر مرعي الخليل، جامعة مؤتة/ ٢٠٠٧م.

٢١- الخلاف النحوي من خلال المناظرات النحوية(المسألة الزنبورية نموذجاً)، د. شعبان عوض العبيدي، مجلة الباحث، جامعة سرت/ كلية التربية ودان الجفرة، العدد السابع، السنة السابعة، ٢٠٠٩م.

٢٢- دراسة في النحو الكوفي، د. أحمد مختار ديرة، دار قتيبة للطباعة والنشر، دمشق/ سوريا، بيروت/ لبنان، ط١، ١٤١١ه/ ١٩٩١م.

٢٣- ديوان جرّان العود النميري، برواية أبي سعيد السكري، دار الكتب المصرية، ط١، ١٣٥٠ه/ ١٩٣٠م.

٢٤- ديوان طرفة بن العبد، طَرَفَة بن العَبْد بن سفيان بن سعد البكري الوائلي أبو عمرو الشاعر الجاهلي (ت٥٦٤ م)، تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، ط٣، ١٤٢٣ه/ ٢٠٠٢ م.

٢٥- ديوان مجنون ليلى، قيس بن الملوح، جمع وتحقيق: عبد الستار فراج، دار مصر للطباعة، ط١، ١٩٧٩م.

٢٦- رسالة «أيَّ» المشددة، عثمان بن أحمد بن سعيد بن عثمان بن قائد النجدي الحنبلي (ت

١٠٩٧هـ)، تحقيق: د. عبد الفتاح الحموز، دار عمار/ دار الفيحاء، عمان/ الأردن، ط١، ١٤٠٦ه/ ١٩٨٦م.

٢٧- رسالة منازل الحروف، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (ت٣٨٤ه)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر/ عمان، د.ت.

٢٨- رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي (ت٧٠٢ه)، تحقيق: أ.د. أحمد محمد خراط، دار القلم، دمشق/ سوريا، ط٣، ١٤٢٣ه/ ٢٠٠٢م.

٢٩- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢ه)، تحقيق: محمد حسن اسماعيل و أحمد رشدي شحاته عامر، دار الكتب العلمية بيروت/ لبنان، ط١، ١٤٢١/ ٢٠٠٠م.

٣٠- شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري (ت ٩٠٥ه)، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، ط١، ١٤٢١ه/ ٢٠٠٠م.

٣١- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري (ت٣٢٨ه)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، المعارف [سلسلة ذخائر العرب (٣٥)]، ط٥، د.ت.

٣٢- شرح المفصل، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي أبو البقاء المعروف بابن يعيش الموصلي (ت ٦٤٣ه)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، ط١، ١٤٢٢ه/ ٢٠٠١م.

٣٣- شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني جمال الدين (ت ٦٧٢ه)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد و د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٠/ ١٩٩٠م.

٣٤- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله

بن يوسف، جمال الدين ابن هشام (ت٧٦١ه)، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق/ سوريا، د.ط، د.ت.

٣٥- شرح شواهد المغني، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١ه)، وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي، د.ط، ١٣٨٦ه/ ١٩٦٦م.

٣٦- الشعر والشعراء، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦ه)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة/ مصر، د.ط، ١٤٢٣ه.

٣٧- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين (ت٣٩٥ه)، دار الكتب العلمية، لبنان/ بيروت، ط١، ١٤١٨ه/ ١٩٩٧م.

٣٨- طبقات النَّحويين واللّغويين، أبو بكر محمّد بن الحسن الزّبيدي (ت٣٧٩ه) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة/ مصر، ط٢، ١٩٨٤م.

٣٩- الفهرست، أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعروف بابن النديم (ت٤٣٨ه)، تحقيق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة بيروت/ لبنان، ط٢، ١٤١٧ه/ ١٩٩٧م.

٤٠- الكامل في اللغة والأدب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ه)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة/ مصر، ط٣، ١٤١٧ه/ ١٩٩٧م.

٤١- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت١٨٠ه)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة/ مصر، ط٣، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٤٢- اللباب في علل الكتاب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق/ سوريا، ط١، ١٤١٦ه/ ١٩٩٥م.

٤٣- لمع الأدلة في أصول النحو، عبد الرحمن بن محمد ابو البركات الانباري(٥٧٧ه)، تحقيق: سعيد الافغاني، دار الفكر، بيروت/ لبنان، ط٢، ١٣٩١ه/ ١٩٧١م .

٤٤- مجالس ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب(ت٢٩١هـ)، شرح تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة/ مصر، ط٣، ١٩٦٠م.

٤٥- المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة/ مصر، ط٧، (د.ت).

٤٦- مراتب النحويين، عبد الواحد بن علي الحلبي، أبو الطيب اللغوي (ت٣٥١ه)، حققه وعلق عليه: محمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة، بيروت/ لبنان، (د.ط)، ١٤٣٠ه.

٤٧- معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج (ت٣١١ه)، تحقيق:عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت/ لبنان، ط١، ١٤٠٨ه/ ١٩٨٨م.

٤٨- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء(ت٢٠٧ه)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار و عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة/ مصر، ط١، د.ت.

٤٩- معاني القرآن، علي بن حمزة الكسائي(ت١٨٩ه)، أعاد بناءه وقدم له: عيسى شحاتة عيسى، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة/ مصر، د.ط، ١٩٩٨م.

٥٠- معاني القرآن، للأخفش الأوسط (ت ٢١٥ه)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة/ مصر، ط١، ١٤١١ه/ ١٩٩٠م.

٥١- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام (ت٧٦١ه)، تحقيق: د. مازن المبارك، و محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق/ سوريا، ط٦، ١٩٨٥م.

٥٢- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني(ت ٤٧١ه)، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، جمهورية العراق، ١٩٨٢م.

٥٣- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(ت٢٨٥ه)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، من منشورات وزارة الاوقاف المصرية، مصر/ القاهرة، ١٤٥١ه/ ١٩٩٤م.

٥٤- الموجز في نشأة النحو، د.محمد الشاطر أحمد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة/ مصر،

ط١، ١٤٠٣ه/ ١٩٨٣م.

٥٥- موضح أوهام الجمع والتفريق، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت٤٦٣ه)، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، دار المعرفة، بيروت/ لبنان، ط١، ١٤٠٧ه.

٥٦- نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله السهيلي (ت٥٨١ه)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، و الشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، ط١، ١٤١٣ه/ ١٩٩٣م.

٥٧- النحو العربي بين النحاة المتقدمين والنحاة المتأخرين دراسة في العلاقة بين النحو والمعنى، زهرة بوجليل وماسينيسا بوشعيب، رسالة ماجستير، كلية الآداب واللغات/ جامعة بجاية، الجزائر، ٢٠١٦/ ٢٠١٧م.

٥٨- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات بن الأنباري، تحقيق: إبراهيم السّامرائي، مطبعة المعارف، بغداد/ العراق، د.ط، ١٩٥٩م.

٥٩- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت٥٧٧ه)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء/ الأردن، ط٣، ١٤٠٥ه/ ١٩٨٥م.

٦٠- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الشيخ محمد الطنطاوي، تحقيق: محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، بيروت/ لبنان، ط١، ١٤٢٦ه/ ٢٠٠٥م.

٦١- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (ت٩١١ه)، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، ١٤١٨ه/ ١٩٩٨م.